الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

20 **رجب** 1440 –27 **مارس** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يؤجل للغد البت في قواعد المحافظة على الذوق العام ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1440هـ - 27 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4625527

الرياض – "الحياة | "منذ **10**ساعات في 26 مارس 2019 -اخر تحديث في **26**مارس 2019 / 20:17
ناقش مجلس الشورى اليوم (الثلثاء)، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مشروع القواعد الخاصة بالمحافظة على الذوق العام.
وأوضح مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان، في تصريح صحافي عقب الجلسة، أن المجلس استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مشروع القواعد، الذي تلته رئيسة اللجنة الدكتورة مستورة الشمري.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش؛ أبدى عدد من أعضاء المجلس ملاحظات على المشروع، تضمنت جوانب صياغية وتنظيمية على مشروع القواعد الخاصة بالمحافظة على الذوق العام، مؤكدين تأييدهم دعم الجهود التوعوية والتنظيمية التي تستهدف حماية وتعزيز الذوق العام في المجتمع.
وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على أن تطرح اللجنة في جلسة الغد، وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات على المشروع.
وأضاف الصمعان، أن المجلس ناقش تقرير اللجنة المالية في شأن مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، تلاه رئيس اللجنة صالح الخليوي.
وطالبت اللجنة في توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس بالموافقة على مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش؛ أيد أعضاء المجلس المشروع، مؤكدين أهميته، كونه واحداً من الأنظمة التي تواكب "رؤية المملكة 2030."
وأبدى عدد من أعضاء المجلس خلال مداخلاتهم على المشروع ملاحظات على مواد النظام، مشيرين إلى أن بعض المصطلحات لم تكن واضحة في صياغة بعض مواد المشروع.
وأوضح أعضاء المجلس، أن نجاح مشروع النظام كفيل بوضع مواصفات دقيقة على المنتجات، مطالبين بإيجاد أنظمة تضمن حقوق الأطراف الأخرى، وإيضاحات للتعريف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مواد مشروع النظام.
وفي نهاية المناقشة؛ وافق المجلس على أن تطرح اللجنة في جلسة الغد وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات على مشروع النظام.

ألغى "الأرصاد وحماية البيئة" و"الحياة الفطرية"

مجلس الوزراء السعودي ينشئ مراكز وطنية للأرصاد ومكافحة التصحر والرقابة على الالتزام البيئي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 رجب 1440هـ - 27 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4625481

لرياض – "الحياة | "منذ **13**ساعة في 26 مارس 2019 -اخر تحديث في **26**مارس 2019 / 17:17
وافق مجلس الوزراء السعودي اليوم (الثلثاء)، على إنشاء المركز الوطني للأرصاد، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، وخطة إنشاء المراكز الوطنية التابعة لقطاع البيئة، وألغى المجلس الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية.

وقرر المجلس في جلسة عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للثقافة، وتنظيم مركز الإسناد والتصفية، وتنظيم صندوق البيئة.

وأطلع خادم الحرمين، المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي أجراه بملك المغرب محمد السادس، ونتائج استقباله رئيس سيشل داني فور، ورئيس وزراء قيرغيزستان محمد غالي أبولغازيف.

وأوضح وزير الإعلام تركي الشبانة، أن مجلس الوزراء جدد رفض المملكة التام واستنكارها للإعلان الذي أصدرته الإدارة الأميركية بالاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة، وتأكيد المملكة على موقفها الثابت من هضبة الجولان، وأنها أرض عربية سورية محتلة وفق القرارات الدولية ذات الصلة، وأن محاولات فرض الأمر الواقع لا تغير في الحقائق شيئاً، وأن إعلان الإدارة الأميركية هو مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وللقرارات الدولية ذات الصلة، وستكون له آثار سلبية كبيرة على مسيرة السلام في الشرق الأوسط وأمن واستقرار المنطقة، وجدد دعوة المملكة الأطراف كافة إلى احترام مقررات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

وشدد المجلس، على استنكار المملكة وإدانتها الشديدة الهجمات المسلحة التي وقعت في الصومال وأفغانستان ومالي.

وتطرق مجلس الوزراء، إلى بعض النشاطات والفعاليات الاقتصادية والثقافية التي تمت خلال الأسبوع، وعد في هذا الشأن، إطلاق خادم الحرمين الشريفين أربعة مشاريع نوعية كبرى في مدينة الرياض بكلفة إجمالية تبلغ 86 بليون ريال نقلة كبيرة في تحسين جودة الحياة وتوفير الفرص للمستثمرين من داخل المملكة وخارجها في إطار تحقيق أهداف "رؤية المملكة 2030"، مثمناً جهود لجنة المشاريع الكبرى برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، التي تقوم على هذه المشاريع الأربعة التي ستسهم في إيجاد 70 ألف فرصة عمل جديدة للمواطنين في مختلف القطاعات.

وبين أن المجلس أكد أن رعاية خادم الحرمين حفل تسليم جائزة الملك فيصل العالمية في دورتها الـ41، وتسليم الجوائز للفائزين، وافتتاح مؤتمر الأرشيفات العربية تحت رعايته، يجسد حرصه على تشجيع العلماء وتتويجهم، وحرص المملكة على توطيد علاقتها بالعلم والمعرفة، كما أن رعايته الحفل الختامي لمهرجان الملك عبدالعزيز للإبل الثالث يعد تقديراً للجهود المبذولة للعناية بالإبل، وتشجيع ملاكها من خلال تنظيم هذا المهرجان السنوي الذي يعنى بهذا الموروث الأصيل والعميق في تاريخ المملكة.

وأصدر مجلس الوزراء القرارات التالية:

أولاً :قرر مجلس الوزراء تفويض وزير العدل أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب الروسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة العدل في المملكة ووزارة العدل الروسية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين المركز السعودي لاعتماد

المنشآت الصحية في المملكة والهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي التونسية. وأُعد مرسوم ملكي بذلك.
ثالثاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الملكية الفكرية بين الهيئة السعودية للملكية الفكرية في المملكة، ومكتب الملكية الفكرية الكوري في كوريا. وأُعد مرسوم ملكي بذلك.
رابعاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين ديوان المراقبة العامة في المملكة ومكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة الأميركية للتعاون وتبادل الخبرات. وأُعد مرسوم ملكي بذلك.
خامساً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للثقافة.
سادساً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم مركز الإسناد والتصفية.
سابعاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم صندوق البيئة.
ثامناً: قرر مجلس الوزراء ما يلي:
1- إنشاء المركز الوطني للأرصاد، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، وفقاً لتنظيماتها، وخطة إنشاء المراكز الوطنية التابعة لقطاع البيئة.
2- إلغاء الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، على أن تستمرا في ممارسة أعمالهما إلى حين قيام المراكز المشار إليها أعلاه بممارسة اختصاصاتها، وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في خطة إنشائها.
تاسعاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته الـ39 التي عقدت في مدينة الرياض بتاريخ **2-4-1440**هـ، المتضمن اعتماد النظام (القانون) الاسترشادي للوقاية من العنف والاستغلال والإيذاء الأسري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بوصفه نظاماً (قانوناً) استرشادياً لمدة أربع سنوات.
عاشراً:
وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الـ15 والـ14، وذلك على النحو التالي:
1- ترقية سعد عبدالله فهد العنقري إلى وظيفة "وكيل الإمارة للشؤون الأمنية" بالمرتبة الـ15 في إمارة منطقة حائل.
2- ترقية عبدالعزيز محمد إبراهيم الحمدان إلى وظيفة "المدير العام لفرع الوزارة في منطقة مكة المكرمة" بالمرتبة الـ14 في وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
3- ترقية محمد رزيق سليمان الحربي إلى وظيفة "المدير العام للإدارة القانونية" بالمرتبة الـ14 في وزارة الصحة.
4- ترقية عبدالعزيز عبدالرحمن عبدالعزيز الربيعة إلى وظيفة المدير العام للشؤون الصحية في منطقة الرياض" بالمرتبة الـ14 في وزارة الصحة.
5- ترقية عبدالله ناصر عبدالله بن علي مقبل إلى وظيفة المدير العام للشؤون الصحية في منطقة عسير" بالمرتبة الـ14 في وزارة الصحة.
6- ترقية عبدالعزيز عبدالله محمد الضويحي إلى وظيفة "المدير العام للتطوير الإداري" بالمرتبة الـ14 في وزارة الشؤون البلدية والقروية.
7- ترقية المهندس عبدالله مصلح سالم القحطاني إلى وظيفة "مهندس مستشار زراعي" بالمرتبة الـ14 في أمانة منطقة عسير.

العدل تشارك في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 رجب 1440هـ - 27 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1745982

تشارك وزارة العدل ضمن الوفد الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا، في الاجتماع التحضيري الإقليمي لدول غرب آسيا، الذي ينعقد اليوم في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة من 19 إلى 21 رجب 1440هـ (26 - 28 مارس 2019).

وتأتي مشاركة وفد المملكة، تلبية لدعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للتحضير والإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المزمع عقده في إبريل 2020 في مدينة كيوتو اليابانية.

ويبحث الاجتماع مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالجريمة ومنعها وردعها، ما يسهم في تحسين عمليات نظم العدالة الجنائية وتعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات.

وفي سياق متصل ناقش وكيل وزارة العدل للأنظمة والتعاون الدولي د. ياسر العاصم مع السيد ناوكي سوجانو نائب عام ومحامٍ في وزارة العدل اليابانية، مشروع مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال التعاون القضائي.

وأوضح د. العاصم، أن مذكرة التفاهم تهدف إلى التعاون بين وزارتي العدل السعودية واليابانية في مجالات النظم القضائية وأساليبها، وتطوير المهارات للعاملين في المجال القضائي، وأساليب ممارسة العمل القضائي، والعديد من المجالات الأخرى.

وبين وكيل وزارة العدل للأنظمة والتعاون الدولي، أن تنفيذ التعاون في إطار المذكرة سيكون عبر تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات العالمية، وتبادل الزيارات بين الخبراء وذوي الاختصاص، وتنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات والدورات وجلسات العمل.

«الضمان الصحي» يقر خطط السجلات الصحية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 رجب 1440هـ - 27 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1715150

مريم الصغير (الرياض) @maryam9902

أقر المجلس الصحي السعودي في اجتماعه الخامس والثمانين الذي عقد برئاسة وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي الدكتور توفيق الربيعة، وذلك في مقر الأمانة العامة للمجلس مشروع استراتيجية السجلات الصحية الوطنية، أحد المشاريع التطويرية للمركز الوطني للمعلومات الصحية بالمجلس، التي تهدف الى إنشاء سجلات صحية وطنية لتكون مصدراً وطنياً هاماً يوفر المعلومات عن المشاكل الصحية في المملكة، والتي يعتمد عليها صنّاع القرار والمتخصصين في مجال الرعاية الصحية لتقييم وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

كما أقر المجلس مؤشرات الأداء لأقسام الطوارئ بالمستشفيات التابعة للقطاعات الصحية في المملكة، بالإضافة إلى اعتماد المعايير الهندسية التي يجب أن تتوفر في سيارات إسعاف المرضى، وكذلك تمت الموافقة على الخطة الوطنية لتطوير ممارسة الاخصائيين النفسيين والعلاج النفسي الذي قامت به الأمانة العامة للمجلس، مع أخذ ملاحظات الأعضاء الموقرين على الخطة تمهيداً للبدء في التنفيذ، وذلك لتعزيز الجهود الرامية لتحسين ممارسة الاخصائيين النفسيين، وممارسة العلاج النفسي لتكون خدمة صحية ذات جودة معيارية وفق الاشتراطات العلمية، ولتقديم خدمة بجودة عالية

عبر منافذ الخدمات الصحية المتخصصة والمختلفة ولجميع سكان المملكة، تماشياً مع الرؤية الوطنية الطموحة لعام 2030.

وقد اطلع المجلس على نتائج تطبيق السجل الأساسي الالكتروني والمتضمن تعاون القطاعات الصحية في تزويد المركز الوطني للمعلومات الصحية في المجلس الصحي السعودي ببيانات المرضى المسجلين في مرافقهم الصحية في المملكة، حيث قام المركز بإعداد هذا السجل الذي يهدف إلى توفير ملف صحي الكتروني بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 لإنشاء مُعرف هوية الملف الصحي الموحد لجميع سكان المملكة «المواطنين والمقيمين»، حيث سيتم تغطية الملف الصحي بما يقارب 70 **%**من سكان المملكة بنهاية عام 2020.

كما ناقش المجلس سياسات ومعايير الطب الاتصالي في المملكة التي أعدها المركز الوطني للمعلومات الصحية التابع للمجلس الصحي السعودي، والتي سوف تسهم في جودة التطبيب عن بُعد في المملكة، على أن يقوم المركز بمزيد من الدراسة في هذا الشأن والعرض على المجلس بما يستجد عنها في اجتماعه القادم. واستعرض المجلس تقرير سير العمل بالمركز السعودي لزراعة الأعضاء واستراتيجية المركز فيما يتعلق بزراعة الأعضاء والتبرع بها، وكذلك تقرير فريق التطوير المؤسسي للأمانة العامة بالمجلس الصحي السعودي فيما يتعلق باستراتيجية تطوير الأمانة العامة للمجلس.

الأسرة.. حجر أساس الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1440هـ - 27 مارس 2019م
/http://www.alhayat.com/article/4625440

هالة القحطاني

مهما امتد بنا الزمان وتغيرت ظروف الحياة أو بهتت العادات والتقاليد، ستظل «الأسرة» حجر أساس هذه الحياة وأهم شركة في كل المجتمعات حول العالم، إذ تقاس قوة أو ضعف المجتمعات بحجم تماسك وتجانس الأسرة داخلها، فهي أوَّل وعاء تربوي وثقافي يحتضِن الأبناء، والمصدر الرئيس لغرس مفاهيم الولاء والانتماء لدى أفرادها، يتم داخلها تأصيل الشعور بالمسؤولية وربط المصلحة الشخصية للفرد بالجماعة، وفيها يتم التدريب على الانضباط أمام قوانين الأسرة والتزاماتها، فينشأ الفرد على استشعار الرقابة الذاتية وتقدير حجم الفائدة والضرر في جميع سلوكياته، لينضج ويخرج للعالم كفرد صالح، كما يتم تعميق الإحساس بالحب، فمن لديه القدرة على زرع الحب وريّه بشكل مستمر ورعايته داخل الاسرة لينمو بشكل سوي وصحي، سيكون قادراً على إهداء ثمار ذلك الحب لمجتمعه ووطنه حين يُزهر.

وعلى سبيل المثال، ضرب أنموذج «الأسرة» داخل المملكة العربية السعودية أكثر من مثل في انتماء الفرد ومدنيَّته، إذ عكست قوة تماسكها وإحساسها العالي بالمسؤولية حين مرت المملكة بظروف صعبة لم تخلُ من الفتن السياسية والاتهامات والحروب الالكترونية، فوقف أمامها أفراد المجتمع كالسد المنيع، ملتفاً حول قيادته، مستشعراً حجم المسؤولية التي تقع على عاتقه وأهمية دوره في حفظ الأمن والسلام. لذلك، تكمن أهمية المجتمع في صلاح الأسرة دوماً.

وبشكل عام تُعرف الأسر بنوعية السلوك الممارس داخلها، فالأسرة «الاستبدادية» يقوم نظامها على مبدأ سيطرة أحد أطرافها، فيعد السُّلطة الوحيدة في المنزل ولا يوجد للطرف الآخر أو الأبناء أي صلاحيات في اختيار أو تحديد أي أمر من أمور الحياة الشخصية، وكثيراً ما نرى هذا الأنموذج في الأماكن العامة، حين تجد الطرف «المتسلط» هو من يقوم حتى باختيار ما سيتناوله الآخرون، وعادة تستمر حياة الأسرة الاستبدادية بخنوع واستسلام إلى أن يصل الأبناء إلى سن الزواج، فما أن يتم اختيار شركائهم حتى يفروا للخوض في تجارب محكوم عليها بالفشل مسبقاً، لسوء الاختيار وعدم قدرتهم على اتخاذ أي قرار.

أما الأسرة «الديموقراطية» فهي التي تهتم ببناء قيمها على مبدأ المساواة والمشورة بين الزوجين، وتعزيز المصارحة والصدق الذي يتطور في نفوس الشركاء الصغار فيكبرون على قول الحق والوقوف بجانبه، وتحديد الأخطاء والأخطار

والعمل على علاجها وتصحيحها ومواجهتها بكل ثقة.
والأسرة «الأفّاقة» تعرف باختلال الذمة، فلا تثبت على رأي واحد، بل تنشئ أفرادها على أن «التلفيق» حل لعلاج الكثير من المشاكل، ولا ضير من استغلاله كل الوقت للتملص من المسؤولية، فيقنعون شركاءهم الصغار بأن تبرير التصرفات الخاطئة والسيئة من باب مساعدة الوالدين، فينشأ الصغار على قناعة «سوء» الصدق، فيطورون الكذب والتدليس وتلفيق التهم ونقل الأخبار الكاذبة ليستمروا في حياة عشوائية تغيب فيها القيم، وتختل فيها جميع عناصر الأخلاق.
أما الأسرة «الممثلة» (الهوليوودية) فهي التي تعيش حياة مثالية تبذل فيها مجهودا جبارا لتحافظ على صورتها التي رسمتها بعناية أمام الناس، فهمها الأول والأخير إرضاء الناس لكي يتحدثوا عنها بفخر واعتزاز، حتى وإن كان جانب من ذلك التمثيل مكشوفا، فيكفي أن يستمتعوا بعبارات المديح وشهقات الانبهار، حتى يتلذذوا بما كانوا يصبون إليه، وتلك النوعية من «الأسر» تصدّر للمجتمع أفرادا لا يهمهم سوى المظاهر.
أما الأسرة «البيولوجية» فعادة لا يربط أفرادها شيء سوى النسب، فتفتقد للمشاعر الحميمية بين أفرادها بسبب غياب أحد الوالدين دائماً، فإذا كانت الأم من ذلك النوع الذي لا يشعر بالمسؤولية وتقضي ساعات النهار والليل في الخارج سيكون وضع الأسرة في منتهى السوء، ولكن غالباً ما يكون ذلك الطرف الغائب الأب الذي ربما يستشعر أهمية دوره البيولوجي في التكاثر فقط، ولا يستشعر أهمية دوره الأبوي والتربوي والاجتماعي الذي يعتمد على إشباع الحاجات النفسيّة العاطفيّة والروحيّة لكل فرد من أفراد الأسرة.
فإذا غاب الأب عن أهم دور له في الحياة واختلس من وقت أسرته للقيام بأمور ليست بذاك الأهمية، فكيف سيتعلم الأبناء احترام القيم الاجتماعية وهم يرون كيف يسرق الكبار من وقتهم ويحرمونهم من الاستقرار العاطفي والنفسي؟
الشخص الناجح حقاً، سواء أكان رجلا أم امرأة، هو من يجيد التوازن بين حياته العملية والأسرية، فكل أسرة لها احتياجات معينة وأولويات هامة من شأنها أن تلعب دوراً كبيراً في استقرارها أو تفككها، فإن اتكأت على طرف واحد دون الآخر، لن تميل فقط، بل لا نضمن كم من الوقت ستتماسك قبل أن تنهار وتهوى، إذ يعتمد صمودها واستمرارها على مبدأ الشراكة وحجم التعاون بين طرفيها الرئيسين (المؤسسين الأوائل)، فإذا قامت على العدل في العطاء المتبادل واحترام المشاعر بممارسة الصدق والإخلاص، هطلت البركة وغمرت جوانب وأفراد المنزل.
فالمشاركة الفعالة في تربية وإعداد الأجيال القادمة داخل إطار عائلي سليم بتهيئة المُناخ الّذي يُلائم كل مرحلة من مراحل النمو، تسهم في تكوين مجتمع صالح وملتزم، يعرف أهدافه جيداً ويدرك حجم مسؤولياته، فمن لا يعي حجم مسؤولية الأسرة ينبغي ألا يتزوج أبداً.

جريمة تشغيل الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 رجب 1440هـ - 27 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1715057

مها الشهري

تعتبر ظاهرة تشغيل الأطفال وعملهم في البيع والتشرد والتسول من أخطر المظاهر التي تأخذ شكلا من أشكال قمع الطفولة وتتنافى مع حقوق الطفل وتؤخذ بمثابة العنف والإيذاء ضده، وسنجدها منتشرة كثيرا من حولنا بشكل مؤسف يصعب استيعابه، كما أنها تعطي مؤشرا على التأخر الحضاري في هذا الجانب، كونها ظاهرة تنتشر بكثرة في الدول المتخلفة والفقيرة في الحين الذي لا يعد فيه المجتمع السعودي ضمن مصافها.
نعلم أن هناك طبقية وحالات من الفقر التي يعيشها البعض، وخاصة في المدن التي تنتشر فيها العشوائيات وتفتقر لأبسط الخدمات وبالتالي ضعف التنمية الاجتماعية والثقافية، ما يضطر الأسر الفقيرة إلى فعل ذلك، ولكن من السهل معالجة تلك المشكلة وتوجيه الثقافة بمنع تشغيل الأطفال في التسول والبيع وغيره، ومن المفترض أن تكون جريمة يعاقب عليها القانون.

من حق الأطفال النشوء في بيئة آمنة تحتويهم وتربيهم وتعلمهم بين البيت ومقاعد الدراسة، حتى لا يتأثرون بسلوك الشوارع ويتعرضون لمخاطرها، فهناك ضعف واضح في رعاية بعض الأطفال يبدأ من الأبوين المتورطين في فكرة الإنجاب، وينتهي عند مؤسسات المجتمع المعنية بذلك، وإن كان هذا القمع موجودا في كثير من دول العالم إلا أن هذه الظواهر قد اختفت في الدول المتحضرة بفعل تجريم القانون لها، ونحن نسعى إلى تطوير مجتمعنا العربي بكافة الإمكانيات في كثير من الجوانب، غير حاجتنا إلى تطوير العمل في جانب رعاية الطفولة وسن قوانين تحميهم وتجرم تشغيلهم، وحتى يعلم الجميع أن الطفل ورعايته وتنميته تعد من أهم الركائز التي يجب العمل عليها بحزم، فهو جزء أساسي من بناء المجتمع وبناء مستقبله.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 رجب 1440هـ - 27 مارس 2019م

http://www.alriyadh.com/1746016

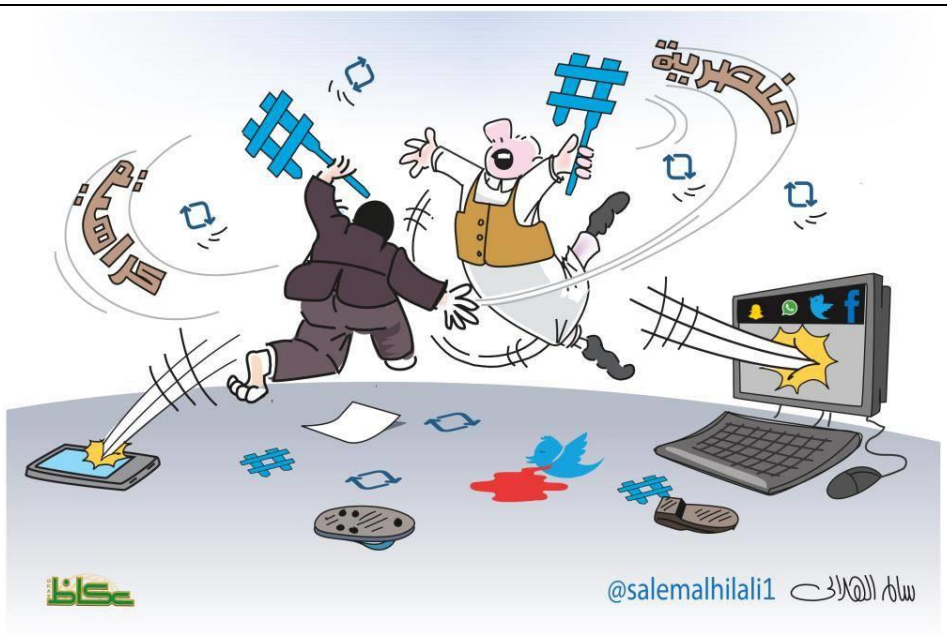

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 رجب 1440هـ - 27 مارس 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1715163